الملخص

إن إصلاح النظام السياسي يتطلب رؤية استراتيجية مؤسسة على مقاربات علمية شاملة لتفكيك بنية النظام وعُصَبِهِ وإعادة تشكيل موازين قوى جديدة وفق قواعد سياسية وقانونية تحظى بالشرعية والمشروعية وفي إطار مؤسسات دستورية ذات سيادة وفعالية.

وعليه لا يمكن تصور إصلاح الأنظمة السياسية خصوصا في منطقتنا العربية في شهور أو سنوات معدودات، بسبب الكم الهائل من التراكمات والإختلالات التي تشكلت عبر مراحل زمنية طويلة، وكذلك السياقات الإقليمية والدولية التي تمثل في غالبها معوقات للانتقال الديموقراطي السلس، والإصلاح السياسي الهادئ بعيدا عن الحروب والأزمات الأمنية. وبغرض وضع تصور عقلاني وموضوعي لمراحل إصلاح النظم السياسية العربية ، تم دراسة الاصلاح في النظم السياسية العربية لدول المغرب العربي وخصوصاً (تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب وفق معيار اصلاحي جسدت فيه الاليات والاسباب التي ادت الى الاصلاح فضلا عن النتائج والانعكاسات في كل دولة من الدول سالفة الذكر.

إن الذي يعوق عملية الإصلاح السياسي في العالم –العربي هو ضعف او انعدام وجود تنمية سياسية حقيقية فاعلة التي تتيح التفاعل للجميع والتي تشجع على أحياء المبادرة ويشعر المواطن بجدوى عملية المراجعة وفاعلية الإصلاح السياسي فصحيح أن النخب العربية الحاكمة تعلن عن وجود خطط للإصلاح السياسي لكنه إصلاح في أروقة الحكومة وداخل مكاتبها البيروقراطية وهو إصلاح جزئي لا يقصد به سوى تلميع وجه الحكومة أو السلطة وهكذا يفقد الإصلاح جدواه ومضمونه لأنه لإنجاح أي آلية للتنمية والإصلاح السياسي يجب أن تجري آلية الإصلاح في جو من الجدية والشفافية وبوساطة جهاز يتمتع بالنزاهة بينما على ارض الواقع تجري الأمور على شكل مختلف، فالنخب التي تجذرت في السلطة بشكل فج واحتكرت السلطة عقدين أو ثلاثة أو أربعة، وأنتجت متوالية عددية من الزبائنية المرتبطين مع الأنظمة، التي احتكرت كل الأنظمة الاقتصادية وولدت هي الأخرى أذناباً لها، فضلاً عن ذلك الشريحة العسكرية التي تهيمن على كل مفاصل الدولة وتعوق أي تحول مدني لأن كل الإصلاحات يجب أن تجري في ظل أنظمة مدنية منفتحة على كل شرائح ومستويات المجتمع فلا إصلاح سياسي بلا حراك اجتماعي.

والحراك الاجتماعي لا يكون فاعلاً ألا في ظل أنظمة مدنية تتمتع بالديمقراطية الحقيقية وتعمل بنظام أو آلية ديمقراطية محكمة بشكل كبير أو عال جداً بحيث لا تخرج النتائج عن المسارات المحددة من قبلهم،

وتضمن للمجتمع تطوراً نوعياً وقيمياً وتسير بأنساق المجتمع بشكل متساوي الفرص إلى أمام، ولهذا يعاني الدول العربية من ميكانزيم مسدود الأفق والأصل فيه للنجاح لان طريقة الحوار والمشاركة الاجتماعية والشعبية هي الأخرى تسير بشكل انتقائي وليس مكفولاً، وحتى تكون هناك جدوى للتنمية والإصلاح يجب أن يلمس المجتمع ثمرة هذا الإصلاح .فإن الإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة والى عمل يرافق هذه الإرادة وأن تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والاستقلال بالنسبة إلى الجهات المنوط بها أجراء تنمية وتحديث وإصلاح بشكل علمي وعملي جدي، وليس بشكل عاطفي رغبوي يطور هنا ويستثني هناك، وإلا ستكون العملية مبتورة ولا يكون هناك أي نتائج مرجوة من هذا الإصلاح.

وقدم البحث اشكاليته في التساؤل حول ضرورة تطور الانظمة السياسية العربية لتتماشى مع مايدور في الساحة الجماهيرية وفق معطيات وطنية نابعة من ثقافة وحوار ديمقراطي وناقشت الاطروحة فرضيه مفادها ان الانظمة السياسية العربية تعاني من وضع تعسفي لا تترك للحريات العامة وابداء الاراء وبالتالي فهي تصادر حقوقهم السياسية وتضع نفسها في موقف يهدد شرعيتها.

وتوصلت الاطروحة الى نتيجة مهمة مفادها ان على الدول العربية اجراء اصلاحات جوهرية نابعه من تصورات كثيرة عن مستوى مشروعية وامكانية تطبيق هذه الاصلاحات على نطاق واسع من الشعب وقدمت الاطروحة مجموعة مقترحات كان اهمها ينبغي على الانظمة السياسية العربية النظر الى التظاهرات او الاحتجاجات بأنها عمليات لتشخيص عيوب النظام وضرورة معالجتها.